

بيان صادر من منتدى النساء العربيات – عابشة

لا للتطرف .. لا للحرب ..

نعم لضمان وحماية حقوق النساء الإنسانية

تتعرض النساء في المنطقة العربية لتهديدات مصيرية تستهدف حقوقهن، المنقوصة أصلاً، وفي مقدمتها الحق في الحياة، وفي حرية التعبير والاختيار. حيث تجري محاولات حثيثة للانقضاض والاستيلاء على حريات النساء والعودة بالنساء وبمجتمعاتنا قروناً إلى الوراء.

فمنذ إرهابات “الربيع العربي” الأولى إزدادت المساومات على حقوق النساء في هذه المنطقة. وعلى الرغم من النجاحات النادرة التي حققتها الحركات النسوية التقدمية في تونس والمغرب، فإن المشهد العام حول واقع حقوق النساء يشير إلى تراجع خطيرة في بقية البلدان.

فقد تعرضت النجاحات التي حققتها النساء في مصر للتهديد، وما تزال النساء المصريات يناضلن من أجل الحفاظ على هذه النجاحات لتكون ركيزة لإنجازات أكبر في المستقبل.

ويهدد التطرف بكافة أشكاله وعدم الاستقرار السياسي النساء الليبيات، ويقصيهن عن المشاركة في الحياة العامة بطريقة عنيفة تصل إلى حد الاغتيال والقتل، إضافة إلى عدم توفر وندرة فرص هذه المشاركة في حالة النزاع المسلح والاضطراب التي تعيشها البلاد.

أما في سورية فتدفع النساء السوريات أثماناً باهظة للنزاع المسلح، الذي بدأ ثورة سلمية مدنية من أجل الكرامة والحرية. لقد تعرضت النساء السوريات إلى القتل والتشريد والاعتقال، وفي حالات كثيرة إلى الاغتصاب، الذي استخدم أجسادهن كوسيلة للضغط السياسي على الخصم.

وتتفاقم معاناة المرأة العراقية مع امتداد “الدولة الإسلامية في العراق والشام” (داعش) إلى مناطق واسعة من العراق.

وترتفع هذه الأثمان مع ظهور قوى التطرف والظلام وسيطرتها على أجزاء كبيرة من مساحة بعض الدول العربية، خاصة في سورية والعراق، وفي ظل التهديد بتمددتها، وتهديد النسيج الاجتماعي والثقافي للدول الوطنية متعددة الانتماءات الثقافية والإثنية والدينية، كما يحدث الآن في لبنان.

لقد فرضت “داعش” ومن يشبهها لباساً طالبانياً على نساءنا، ومنعتهن من الخروج من منازلهن إلا برفقة “محرم”، وحرمتهن من الذهاب للعمل أو للتعليم، حتى أنها منعتهن من مراجعة الأطباء الذكور. ليس ذلك فحسب، بل وتجبر الفتيات على الزواج من أعضاء داعش دون موافقتهن. وبدأت “داعش” بتطبيق عقوباتها اللاإنسانية، مثل قطع الرؤوس وقطع الأيدي والرجم... وتوفيت امرأتان في شمال سورية خلال أقل من 48 ساعة نتيجة الرجم حتى الموت بدعوى الزنا. كما تم تهجير الأقليات من أهالي المناطق التي استولت عليها واستولت على بيوتهم وممتلكاتهم.

إننا في الوقت الذي ندين فيه كل أشكال التطرف بأسمائه المختلفة مثل "داعش" وغيرها من التشكيلات المتطرفة، فإننا ندين جميع جرائم الحرب التي تجري في منطقتنا، ونؤكد أن "داعش" ومثيلاتها، لم تأت من الفراغ، بل إنها ولدت من رحم الأنظمة الذكورية الديكتاتورية المستبدة التي ساهمت سياساتها، من بين أشياء أخرى، في غياب ثقافة وممارسة المواطنة والديمقراطية وفرض سياسة الخوف والإقصاء وقمع الحريات والحروب العنيفة والمعالجات الأمنية للمشاكل التي أفرزها احتكار السلطة وسوء توزيع الثروة واختلال ميزان العدالة لصالح الفئة الحاكمة. كل ذلك ساهم في انتشار التطرف كظاهرة في منطقتنا وتحت مسميات عديدة.

وإذ نؤكد على أن حرمان النساء من حقوقهن الإنسانية في منطقتنا بحجة "الخصوصية الثقافية" هو عامل مساهم وبشكل كبير في تخلف مجتمعاتنا وفي خلق بيئة داعمة لكافة أشكال التطرف؛ فإننا ندعو إلى الوقف الفوري لاستخدام النساء في الحروب والنزاعات المسلحة، وإلى وقف كافة الممارسات ضدهن من قبل المجموعات المتطرفة والاحتلال والأنظمة الديكتاتورية وإلى قيام وتجسيد الدول الديمقراطية المدنية التي تضمن ممارسة المواطنة المتساوية والكاملة بين الرجال والنساء.

كما ونرى أن محاربة هذه الظواهر المتطرفة، والتي تمثل "داعش" إحدى تجلياتها، لا يمكن أن تنجح إلا بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وبناء مسار تفاوضي حقيقي في البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة، على أن تشكل النساء إحدى مكونات المفاوضات بمشاركة فاعلة من أجل تحقيق السلم الأهلي القائم على عقد اجتماعي جديد، يضمن المساواة التامة بين المواطنين والمواطنات جميعاً، نساء ورجالاً، عقد اجتماعي يعتمد مرجعية حقوق الإنسان بوثائقها كافة التي تسمو على المواثيق والقوانين المحلية والوطنية.

لنقف صفاً واحداً ضد كل أشكال الاحتلال والطغيان والاستبداد والتطرف.

لنعمل جميعاً من أجل حماية النساء وضمان حقوقهن الإنسانية.